

بسم الله الرحمن الرحيم

التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل)



إعلان السياسة العامة

(﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ٥٨) - [النساء].

تمثل وثيقة إعلان السياسة العامة الأساس والمنطلق للمشروع الحزبي والترجمة العملية لأهدافه الرسالية وتوجهاته واختياراته الفكرية، وهي بذلك تحدد خياراته الكبرى وترسم أهم أولوياته المرحلية، وتشكل مرجعا للهيئات الحزبية المختصة لوضع الخطط والبرامج الاقتراحية التي يملئها مستوى التطور الحزبي نظرا واجتهادا، أو تستلزمها الاستحقاقات طلبا وانتخاباً ..

I. في السياق:

عانت الدولة الموريتانية منذ الاستقلال 1960 من سلوك أنظمة أحادية جبرت الإدارة عن دورها وفرطت في المسؤولية العامة، وهو ما كان له تأثير سلبي شامل على المرجعية والهوية، والوحدة الوطنية والانسجام الاجتماعي والتنمية والإصلاح الاقتصادي، وكذا على مستوى الحريات السياسية والممارسة الديمقراطية.

وقد عمق انقلاب 1978 أزمة البلد وأضاف صعوبات أخرى أمام الإصلاح الجدي، من خلال الدخول المبكر لقادة في القوات المسلحة مجال السلطة وتحكمهم في الشأن السياسي مما ألقى بظلال صعبة على أوضاع البلاد.

ولم يكن حال الاقتصاد وتدبير قوت الناس وتنمية البلد لينجو من طبيعة السلط المتعاقبة ومنطقها في إدارة البلاد فغابت السياسات المؤسسة ولم تُسَير خيرات البلاد المتوفرة داخليا ولا العطاء المحصّل خارجيا على نحو يوظف أوقات الطفرة ويؤمن مستقبلا اقتصاديا لساكنة في حدود أربعة ملايين، ولم تتج مرحلة من المراحل السابقة خصوصا تلك التي امتدت فترة زمنية مقدره من ظهور الفساد وتوسعه وممارسته بعلم أو تشجيع أو رعاية السلطة القائمة.

إن معاناة الاقتصاد الوطني شديدة ومتعددة الجوانب، ولعل أهم عناوينها: ضعف القاعدة الإنتاجية وانتشار الفقر وعدم تناسب معدلات النمو معها، وانتشار البطالة وضعف إنتاجية القوى العاملة، وضعف

القدرة الاستيعابية للاستثمارات، وانخفاض معدلات الادخار وضعف الوساطة المالية، وتفشي الفساد على نطاق واسع، هذا فضلا عن غياب الحكامة الرشيدة وارتباك السياسات المعتمدة وضعف المواكبة والمتابعة والتقييم.

وكشفت تقارير دولية متواترة تدهورا مضطردا في مجالات: التعليم والصحة والقضاء والبنى التحتية والنقل العمومي والكهرباء، والصرف الصحي ومشكل البطالة ...

ومع ما يظهر في الأفق من خيارات اقتصادية متوقعة، وما يُفترض أنه دروس لازمة الاستحضار من تجارب العقود الماضية فإن الأمل ضعيف في إصلاح مطلوب ما لم يتدارك البلاد مشروع إصلاح يحسن التخطيط والتدبير ويقدر المآلات ويرتب الأولويات ويستنفذ القدرات الذاتية ويجلب دعم الأشقاء والأصدقاء.

أما الوحدة الوطنية فلها مسار مؤلم بدأ بمنطق التهذئة وتمضية الوقت، ومر بالتوتر والإيذاء وهي الفترة المؤلمة التي تم على إثرها الإبعاد والاستهداف والتصفية مما وُدد جرحا غائرا في الجسم الوطني لم يندمل بعد؛ ويعاني موضوع الوحدة الوطنية من مقاربتين تمنعان من وعي حقيقي للإشكال، وتحديد جدي للمخارج، مقارنة التهوين التي لا ترى مشكلة وتنحو منحى تكريس الأمر الواقع وتقوم فلسفتها على الغلبة والفرص، ومقاربة التهويل التي تشتط في الخطاب، والإثارة.

وعانت البلاد من ظاهرة الاسترقاق واستمرار ممارساتها وآثارها ومخلفاتها، وعانت عرقيا من الطرح العنصري والسلوك العنصري وفلسفة الإلغاء والهيمنة والانتقام، وعانت اجتماعيا من فكر فئوي تراتبي يُهان فيه المستضعفون ويُكرس وضع المهمشين، وعانت جهويا من بروز دعوات الخصوصية السلبية والحدية في علاقات الجهات والالتباس في علاقة الجهة والدولة ؛ وكل ذلك يفرض نظراً وطنيا جامعا يشخص ولا يثير، يعدل ولا ينتقم، لا يتجاهل الماضي ولكنه يصوب على الحاضر ونحو المستقبل بناء لوطن جامع لا رق فيه ولا عنصرية ولا فئوية ولا استعلاء.

وعلى المستوى الإقليمي يبدو الوضع مقلقا وتفرض إدارة العلاقة مع دوله حصافة وتوازنا مسؤولا، حيث تستمر مشكلة الصحراء بكل تأثيراتها السياسية والأمنية والاقتصادية على كل المنطقة، في انتظار توصل أطراف النزاع إلى حل عادل. ومع بروز جماعات العنف والغلو والتدخل الأجنبي تعمقت الأزمة المالية أمنيا واستراتيجيا، مما يتطلب تنسيقا شاملا لكل دول الإقليم لمواجهة المخاطر التي تتهدد أمن واستقرار منطقة الساحل بما يمنع من تحويل المنطقة إلى ساحة حروب واضطرابات.

وتعيش الأوضاع الخارجية في دوائر التأثير عربيا وأفريقيا وإسلاميا تحولات عميقة، وتعرف تدافعا قويا بين إرادة الشعوب في التحرر والرقى وتسلط قوى الثورة المضادة، فعربياً وأد الانقلاب العسكري في مصر التجربة الديمقراطية وعطل مسار أكبر بلد عربي، وشهدت بلدان أخرى في المنطقة حاولت شعوبها أن تجد بعض حقها قمعا وتشريداً من أنظمتها المستبدة، ثم دخلت على الخط جماعات الغلو والتطرف فشوهت ودمرت، وجاء التدخل الأجنبي مستغلا الحال ومعقداً المآل موظفا أنظمة رضيت أن تكون أداة لواد تطلعات شعوب الأمة والتمكين لقوى الاستكبار.

وقد راهن الاحتلال الصهيوني على حال الاضطراب الذي تمر به الأمة وعلى انشغال الشعوب في مشكلاتها الداخلية محاولا تصفية قضية الأمة المركزية تهويدا للقدس واستهدافا للمقاومة وحصارا للشعب الفلسطيني المقاوم وتكريسا للانقسام.

ورغم الثمن الباهظ الذي دفعته الشعوب التواقفة للحرية ما تزال مصر على التحرر من نير الاحتلال والاستبداد سائرة بذلك قدما على طريق مشرق يعيد الأمة لمكانتها اللائقة للريادة.

أما في المجال الإفريقي فقد سجل التطور الديمقراطي بعض التقدم المضطرد رغم تحديات خرق الدساتير أو جعلها على المقاس الذي كاد **يؤدي** ببعض الدول المهمة في الفضاء الغرب - **إفريقي**، وتظل مشاكل التعايش الإثني من أهم مشاكل القارة التي تعدها دراسات جدية عديدة ذات مستقبل استراتيجي واقتصادي مهم.

أما الدول الإسلامية الكبيرة فيستمر العمل على إضعافها ومقاومة مسار نهوضها وإرباك من أفلح منها، في حين يعاني الإصلاح السياسي في الكثير من البلدان الإسلامية تحديات كبيرة بحكم طبيعة أنظمتها المستبدة ودعم القوى المعادية.

أما عالمياً فاللافت أن منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في تطور على نحو بدأ يفقدها السيطرة الأحادية في العالم، بفعل نهوض قوى صاعدة (الهند، البرازيل، تركيا) وقوى تقليدية (الصين، روسيا) ومن داخل حلف الولايات المتحدة الأمريكية التقليدي هناك تباين أوروبي أمريكي وتباين ياباني أمريكي مهما ظهرا على نحو محدود وناغم.

ويعيش العالم تحت وقع الصعود المضطرد لليمين أمريكا وأوروبا، وهو صعود كاد يحسم الأمر في أكثر من بلد، ويعمق هذا الصعود الصراع الديني والعنقي والسياسات الطائشة على المستويات كافة.

في هذه الأجواء محليا وإقليميا ودوليا تتجدد السياسة العامة لحزب تواصل ويجدد ترجمتها في خيارات كبرى تحدد المنطلق والمبتدأ الأساسي وأولويات لازمة توصل لأهداف المرحلة ومواقفها.

II. الخيارات الكبرى:

تمثل هذه الخيارات أهم ركائز القوة الاقتراحية لحزب تواصل عليها يؤسس أولوياته المحددة ومنها يستخرج اختياراته التفصيلية وهي تتكامل وتتراتب فلا يغني أي منها عن الآخر.

1) تعزيز المرجعية الإسلامية:

ننطلق في التجمع الوطني للإصلاح والتنمية من الإيمان بالله الواحد الأحد، وخاتمية رسالة محمد صلى الله عليه وسلم المؤذنة بلوغ الأمة سن الرشد والمسؤولية، مبشرين ومنذرين بالوحي (الكتاب والسنة)، ومسترشدين بهدي السلف ونتاج علماء وعقول الأمة في مدارسها الفقهية والعقلية والسلوكية المتعددة، ومستعنيين بالتجارب المعاصرة، ومنفتحين على مخرجاتها المفيدة في وساطة تنأى عن الغلو وتتجافى عن التساهل، نعتزف بحق الاختلاف والتباين، ونعتبر الإسلام مشتركا لكل الموريتانيين لا يقبل أن يحتكره أحد دون الآخر، نعتبر الاجتهاد المستكمل للشروط المؤسس على استيعاب الواقع القاصد للمصلحة آية التجديد في الدين ومسائرته لكل زمان ومكان.

قد يبدو إبراز المرجعية الإسلامية في بلد ينعت جمهوريته بالإسلامية، ويعتبر أحكام الدين الإسلامي المصدر الوحيد للقانون، ويصرح أن دين الشعب والدولة هو الإسلام تحصيل حاصل وحديث في المسلم به، ولكنه ليس كذلك إنه وضوح في النسب الفكري للحزب، وتأكيد على اختيار وطني ضمّنه

الناس في أهم وثيقة قانونية للبلاد (الدستور)، وتعزيز لهذا الاختيار وإعلان صريح بتبنيه والاستعداد للدفاع عنه على كل الجبهات الفكرية والسياسية.

(2) حماية الوحدة الوطنية وتحقيق دولة المواطنة:

إن توطيد الوحدة الوطنية يقتضي تأسيسها في المقام الأول على ركن ركين من المبدئية الإسلامية التي تقوم على الأخوة الإسلامية وعلى قيم المواطنة المتجاوزة للانتماءات العرقية والفئوية والقبلية نحو فضاء أرحب لا فضل فيه إلا بالتقوى والعمل الصالح، ولأن الوحدة الوطنية في هذه البلاد عرفت شروخا عميقة ومآسي أثرت على انسجام المجتمع ووحدته وأخوته فتعزيزها وحمايتها يقتضيان علاجاً جدياً للماضي جبراً له وعدلاً مع ضحاياه بعيداً عن الأجواء التي تولد الإحن وتثير الفتن، ووضعاً لترتيبات تمنع مثل الذي حدث وتعاقب على العنصرية قولا وفعلاً.

وتحتاج حماية الوحدة الوطنية إلى فلسفة تستوعب ثقافات وألسن مختلف المكونات في إطار جامع يعترف بالتعدد ويعتبره ثراءً ونعمة لا مشكلة أو نقمة. والوجه الآخر لهذا المنطلق هو المواطنة المتساوية التي تبدأ بقطيعة حقيقية مع كل الممارسات الاستعبادية وآثارها ومخلفاتها تأسيساً على تصور إسلامي تحرري لا لبس فيه، وتأكيداً على وجوب تحقق مواطنة يجد فيها الجميع باختلافاتهم العرقية وتنوعهم الفئوي والمناطقية أنفسهم مواطنين متساوين لا تنغص عليهم ثقافة اجتماعية تضررت منها مجموعات حرفية عديدة وحملت بذور الاستعلاء والازدراء واللمز في الأصول والألوان والانتماءات.

(3) الإصلاح المؤسسي:

عانت الدولة خلال الفترات الماضية من انهيار ملحوظ لمفهومها وقيمتها ودورها، لذا فإن من الخيارات الأساسية والتي ينطلق منها حزب تواصل إعادة الاعتبار للدولة باعتبارها الدولة الجامعة - التي لا تحتكر ولا تُجبر - وباعتبارها الدولة المسؤولة والحامية التي تحمي المواطن وترعاه، تمثله وترفع رأسه - وباعتبارها الدولة الخادمة - شرعيتها من خدمة شعبها والقيام على شأنه - والشروع في إصلاح مؤسسي حقيقي يفضي إلى إدارة محترمة كفوة وجامعة لا مكان فيها للزبونية وتصفية الحسابات والترجيح على حساب المصلحة العامة، ويؤدي إلى جيش وطني يتاح شرف الخدمة فيه لجميع أبناء الوطن بعيداً عن التحكم والتوجيه والاحتكار، ويتخذ الطابع الجمهوري الحقيقي بعيداً عن التوظيف السياسي أو التمييز عرقياً أو مناطقياً أو قبلياً.

(4) الإصلاح السياسي:

ومع تبني النظام الديمقراطي في البلاد وترجمة ذلك في دستور ومؤسسات ودورية انتخابات إلا أن ممارسة السلط المتعاقبة أفرغت هذا النظام من أهم معانيه الديمقراطية وكان دور النظام الحالي الأبرز في ذلك والأكثر إضراراً بالديمقراطية؛ حيث وصل السلطة بانقلاب على أول رئيس مدني منتخب واستمر فيها بممارسات غير ديمقراطية وصلت مداها بتغيير رموز البلد ومؤسسات حكمه ضمن مسار غير توافقي

إن الحاجة ملحة لإصلاح سياسي شامل ينتقل من ديمقراطية الشكل إلى ديمقراطية المضمون، ويجعل الانتخابات تعبيراً حقيقياً عن المزاج الشعبي، ويجعل الناس إن هم ضجروا من نظام أو سئموا من سلطة قادرين على التغيير ومن خلال الانتخابات، ويرسخ اللامركزية الحقيقية والفصل الجدي بين

السلط ، و يترجم تمثيلية حقيقية متوازنة و مترجمة للحقائق الجغرافية و السكانية، و يضمن فعالية الرقابة و المحاسبة و دورية التناوب على السلطة و الحكم.

5) المقاربة التنموية:

تبدو الحاجة ملحة لمقاربة تنموية فعالة و متكاملة تنطلق من رؤية اقتصادية متوازنة قطاعيا و جهويا تعتمد سياسة الأقطاب التنموية بكل متعلقاتها من تعليم تخصصي و توسع في المشاريع و تفاعل مع خصوصيات المناطق و تتبنى خيار حرية السوق مع ضمان دور الدولة في التوجيه و الضبط، و المواكبة و التدخل عند الاقتضاء، و تترجم في برنامج تنموي حقيقي يقوم على تعبئة الموارد الضرورية و يعطي الأولوية لتنويع مصادر الاقتصاد الوطني الذاتية (التعدين، الصيد، الزراعة، الثروة الحيوانية، الطاقة...) بما يضمن تسريع و تيرة النمو الشامل و النهوض بالاستثمار و توسيع القاعدة الإنتاجية الوطنية، و تعزيز البنى التحتية و ترقية الموارد البشرية و حل مشكلة البطالة و التشغيل و محاربة الفقر و تحقيق الأمن الغذائي.

إن هذه الخيارات تمثل بالنسبة للتجمع الوطني للإصلاح و التنمية (تواصل) القاعدة التي ينطلق منه و هو يحدد أولوياته و يفصل برامجه.

III. أولويات "الإصلاح و التنمية":

تعتبر هذه الأولويات مجتمعة عن أهم أهداف حزب التجمع الوطني للإصلاح و التنمية (تواصل) في المرحلة القادمة و التي تمثل عناوين بارزة للخطط و البرامج العملية المستقبلية للحزب:

1. ترسيخ القيم الإسلامية و نشر الثقافة الإسلامية الجامعة و دعم المساجد و المحاضر باعتبارها ركيزة أساسية لحماية الهوية و تشجيع الدعوة و ضمان حريتها.
2. مراجعة المدونة القانونية للبلاد لتتسجم مع الشرع الإسلامي مصدر القوانين و مرجعيتها في إطار مقاربة وسطية تستفيد من مفيد التطور الدستوري و القانوني في العالم.
3. محاربة كل مظاهر العنصرية و الاستعلاء و التهميش و الازدراء، و نشر ثقافة الأخوة الإسلامية و العمل على تحقيق قيم المواطنة و المساواة بين جميع المواطنين محاربة لكل مظاهر الاستعباد و آثاره و العنصرية و مترتباتها، و الفئوية و ما تؤدي إليه، و المبادرة باستكمال المنظومة القانونية المجسدة لذلك.
4. جبر المظالم المترتبة على ماضي انتهاكات حقوق الإنسان على نحو عادل و كامل، و التمييز الإيجابي لصالح ضحايا الاسترقاق و التهميش بما يضع مجتمعا متكافئا متساويا، و تفعيل الآليات التشريعية و القضائية لمحاربة كل مظاهر "الاسترقاق" بما في ذلك وضع الإجراءات العملية الكفيلة بتطبيق قانون "تجريم الرق" ..
5. إيجاد حل منصف للمشكل العقاري على نحو يجمع بين حقوق السكان المحليين و المستضعفين من ناحية و استحقاقات الاستثمار و الإحياء من ناحية أخرى، و يتجنب إذكاء الصراعات بين أطراف العملية العقارية.
6. إحياء ثقافة الدولة و العمل على إصلاح مؤسسي شامل يطال مختلف مرافق الدولة و تعبيراتها يقوم على معاني الدولة المسؤولة و الحامية لحقوق الإنسان، و يتجسد في مؤسسات حقيقية ذات معنى

عام تقوم على خدمة الصالح العام بكفاءة ونزاهة وعدل، ويحاصر الفساد والاستغلال السلبي للوظيفة العامة.

7. القيام بإصلاح إداري شامل يطال الجوانب الهيكلية والقطاعية ويُقوّم التقطيع الترابي الإقليمي والمحلي ويوسع مجال اللامركزية مؤسسات وصلاحيات، مع إضفاء طابع الالتزام الأخلاقي على الحياة الإدارية في الدولة وتطبيق نظم الاكتتاب والتشجيع والترقية والمكافأة والعقوبة على قاعدة الموظف وبلاؤه، مع اعتماد آلية للشفافية تضمن رصد ورقابة تسيير الممتلكات العامة.

8. إعداد وتنفيذ استراتيجية شاملة وجدية ومعلنة لمحاربة الفساد والرشوة تخضع للرقابة والتقييم المستمرين.

9. إصلاح جدي لقطاع القضاء يوفر له استقلالية تامة ويجعله من حيث الظروف والكفاءات والتأهيل في مستوى دوره تحقيقاً للعدل وإنصافاً للمظلومين، ومحاربة كل أشكال التأثير والتميع المستهدفة لهذا القطاع.

10. إعطاء دور أكبر للبرلمان مبادرة بالقوانين وفعالية في المهمة الرقابية وجعل توزيع السلطات وتوازنها حقيقة دستورية وعملية في أفق اعتماد النظام البرلماني بدل الرئاسي.

11. توسيع وتعزيز دائرة الحريات العامة والسياسية منها بالذات، واعتماد نظام التصريح في تأسيس الأحزاب وتنظيم الأنشطة، وتفعيل دور الأحزاب في النظام السياسي.

12. تكريس الحريات الإعلامية وجعل الإعلام الحر في ظروف مادية وقانونية تؤهله للقيام بدوره كاملاً، وتشجيع المهمة الرقابية للإعلام مع ضبطه بالقيم العامة واحترام الخصوصية.

13. دعم النقابات ومساعدتها على القيام بمهامها النبيلة، وتشجيع المجتمع المدني وتنظيمه ليقوم بدوره المناسب في الحياة الديمقراطية العامة.

14. تطوير الاقتصاد الوطني من خلال الاطلاع التفصيلي على الأوضاع الاقتصادية والمالية للبلاد والتطورات الحاصلة في هذا المجال سواء من حيث وضع القطاعات المختلفة والمشاريع التنموية القائمة والمقررة، أو من حيث الانعكاسات الاجتماعية للممارسة الاقتصادية معاشاً وأسعاراً وإدماجاً.

15. وضع برنامج اقتصادي تنموي يتداعى له خبراء ومختصون، يحرر المنطلقات والموجهات ويُقوّم مختلف البرامج الاقتصادية المعتمدة حتى الآن، ويفصل رؤية تنموية متكاملة يحدد إطارها وبناءها ومجالاتها وسياساتها ويقترح الإدارات والمؤسسات اللازمة لها، ويشمل هذا البرنامج ترقية وتشجيع الاستثمار وتنمية الموارد الاقتصادية في مختلف القطاعات صيدا وزراعة وتعدينا وصناعة ونقل... الخ.

16. وضع سياسات نقدية تحقق استقرار العملة مع تطوير وتوسيع المعاملات المصرفية الإسلامية وبدائلها المختلفة.

17. تطوير رؤية إصلاحية للتعليم النظامي تنطلق من تشخيص واقعي وموضوعي للإشكالات وتتأسس على القيم الإسلامية الحاكمة وتجعله تعليماً عاكساً للواقع الثقافي واللغوي ذي الطابع التعددي في البلد، وتأخذ بأسباب التطور والنهوض في هذا المجال الذي يعتبر المدخل الأهم في نهضة وتطور وتنمية البلدان.

18. دعم وتعزيز وإصلاح التعليم الأصلي ليشمل ويتوسع لكافة المكونات والفئات وتشجيع نشر الدعوة باعتبارها صمام أمان للوحدة الوطنية وإحياء التراث الثقافي والاجتماعي لكل مكونات الوطن وإحضار رموز وتاريخ الجميع في المشهد الثقافي الوطني.

19. تطوير وتجويد وتقريب الخدمة الصحية إنشاءً لأقطابها العملية والتأهيلية وتوزيعاً عادلاً وشاملاً للخدمات الصحية الأساسية، ومحاربة لكل أشكال الفساد والتزوير في قطاع الصيدلة وبيع الأدوية، مع العمل على تعزيز الخدمة الصحية بسياسة بيئية إيجابية وفعالة.
20. تعزيز مكاسب المرأة في مختلف المستويات وحماية الأسرة والطفل واعتماد سياسة أكثر فعالية وتشاركية في قطاع الشباب، وتشجيع العمل الثقافي والفني والرياضي مما يفيد المجتمع وينسجم مع قيمه الإسلامية الأصيلة.
21. التأهيل الجمهوري للقوات المسلحة لتصبح في خدمة الدولة والشعب طبقاً للدستور والقوانين المعمول بها وتوفير ما يلزمها من إسناد معنوي وتدريب يمكنها من القيام بدورها الوطني المشرف وتوفير المتطلبات اللوجستية، مع إحياء وتوسيع التصنيع العسكري الخادم لدور ومهمة هذه المؤسسة وإبعادها عن الشأن السياسي وصبغها بالصبغة الجمهورية الجامعة.
22. اعتماد سياسة دبلوماسية تقوم على استقلالية القرار الموريتاني وتعزيز دور ومكانة البلد في مختلف المواقع والدوائر العربية والإفريقية والإسلامية والدولية وخصوصاً اتحاد المغرب العربي والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، والعمل على العودة المحضرة للمنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والابتعاد عن سياسة المحاور بإكراهاتها واستحقاقاتها التي لا تتحملها البلاد ولا تفيدها.
23. دعم القضية الفلسطينية ومقاومتها ضد الاحتلال ورفض كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، والوقوف مع الشعوب المظلومة والقضايا العادلة ورفض الهيمنة والاحتلال وغزو البلدان.
24. الالتزام بالاتفاقيات الدولية التي وقعتها موريتانيا حفاظاً على دورها الإقليمي والقاري وعلى مكانتها في المجتمع الدولي بوجه عام.

خاتمة:

تلكم خياراتنا الكبرى وأولويات المرحلة عندنا، وهي عنوان للبرامج والرؤى الإصلاحية التفصيلية ومنطلقاً للخطط والبرامج الحزبية ومرجعاً للتعاون والشراكة، عليها نؤسس ومنها ننطلق إعلاناً للسياسة العامة لحزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل)، وعلى أساسها نفتح أذرعنا لأبناء وطننا لمشاركتنا هذا المشروع الوطني الذي أردناه إطاراً جامعاً لمستقبل واعد إن شاء الله تعالى.

نواكشوط بتاريخ: 24 دجبر 2017

رئيس مكتب المؤتمر الثالث: م. حمدي ابراهيم

النائب الأول: أ. حبيب حمديت

النائب الثاني: أ. عبد الله جاكيتي

المقرر الأول: د. محمد الأمين سيد المختار

المقرر الثاني: د. ياي انزو كوليبالي